مشكلات الأسرة المصرية في مجتمع متغير

تأليف

أ.د محمد ياسر الخواجة
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة طنطا

أ.د محمد سعيد عبد المجيد
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة طنطا

المحتويات :

تمهيد .
أولاً: الأسرة : الأهمية والمفهوم.
ثانياً: مشكلات الأسرة.
ثالثـــاً : الضـــبط الاسري ومواجهـــة الســـلوك الانحرافي للأبناء.
رابعـــاً : دور المشـــروع القـــومي لتنميـــة الأسرة المصرية في مواجهة المشكلات الأسرية.
المراجع .

تمهيد (♦):

لم يتفق علماء الاجتماع على قضية مثلما اتفقوا على القول بأن الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ، فمنها يتكون النسيج الاجتماعي وتتركب التكوينات الإنسانية بدءاً من العشائر وانتهاءً بالأمم الحديثة ، والأسرة قديمة في وجودها قدم الخليقة ذاتها، ولذا فقد استوعبت عبر تاريخها الطويل ذلك الركام الهائل من الثقافة الإنسانية الذي يعكس كل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمعات . وهى نظام اجتماعي رئيسي يقوم بوظائف عديدة وغاية في الأهمية، حيث تقوم بوظائف التنشئة والرعاية ومنح المكانة، وبالتالي فهى ذات أهمية محورية وتأثيرية في حياة الفرد [١].

والأسرة كمؤسسة اجتماعية في غاية الأهمية، بل تعتبر أهم المؤسسات الاجتماعية جميعها، لما لها من أثر في حياة الفرد وفي تقويم سلوكه، ويرتبط هذا الأثر بوجودها (المورفولوجي) أي بيئتها الاجتماعية . وقد أكد "جاكسون" ذلك عندما ذهب إلى أن الأسرة لا تنقل القيم المقبولة اجتماعياً إلى الجيل الجديد فحسب، بل أنها تحاول أن تحمي الطفل من التأثر بالأنماط المنحرفة .

(♦) كتب أ.د محمد سعيد عبد المجيد في هذا الفصل التمهيد ، والعناصر الأول ، والثاني، والرابع ، بينما كتب أ.د محمد ياسر الخواجة العنصر الثالث " الضبط الأسري ومواجهة السلوك الانحرافي للأبناء " .

فالأسرة هى مصدر الأخلاق والدعامة الأولي لضبط السلوك ، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة ، وكلما ازداد تكامل الأسرة، نجحت في وظيفتها كحصن يمنع عن الأطفال التأثيرات الضارة التي تنشأ في المجتمع المحلي أو تنبع من الأقران [٢].

ووفقاً لهذه الرؤية نتناول في هذا الفصل الأسرة من حيث الأهمية والمفهوم ، وأهم المشكلات التي تواجهها الأسرة ، ودور الضبط الاسري في مواجهة السلوك الانحرافي للأبناء ، وجهود الدولة في الحد من المشكلات الأسرية من خلال المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية .

أولاً : الأسرة : الأهمية والمفهوم

يشير المعنى الواسع للأسرة إلى مجموعة الأفراد الذين يعتقدون فيما بينهم أنهم ينتمون إلى جماعة مستقلة داخل المجتمع، ويرتبطون ببعضهم عن طريق روابط الدم أو الزواج . ويدركها بقية أفراد المجتمع، ويرون أن هؤلاء لا يرتبطون ببعضهم البعض عن طريق علاقات خاصة تجمعهم، وطبقاً " لبروم وسيلزنيك " Broom & Selznick فان الأسرة تتوسط بين الفرد والمجتمع وتساعد على أخذ مكانته في المجتمع [٣].

وقد حدد " برتراند " مجموعة من الخصائص والسمات المميزة للأسرة في ضوئها قدم تعريفه عنها، ومن هذه السمات ما يلي[٤] :

١- إن الأسرة هى علاقة زواج قائم على أسس وروابط اجتماعية مقبولة.

٢- إن الأسرة تتكون من أشخاص وجدت بينهم روابط الزواج والدم والتبني تبعاً للعرف السائد في المجتمع .

٣- إن أعضاء الأسرة يقيمون بعضهم مع بعض في مكان واحد وتحت سقف واحد .

٤- إن الأسرة هى وحدة من أشخاص متفاعلين يمارسون دورهم الذي حدده لهم المجتمع، وأن هذا التفاعل يكون مصحوباً بإشباع حاجات جسمية ونفسية واجتماعية .

وبناءً على هذه السمات المتعلقة بالأسرة قام " برتراند " بوضع تعريف لها باعتبارها جماعة اجتماعية مكونة من أفراد ارتبطوا ببعضهم البعض برباط الزواج أو الدم أو التبني وهم غالباً ما يشتركون في عادات ويتفاعلون وفقاً للأدوار الاجتماعية المحددة من قبل المجتمع (٥).

وقد ميز " ميردوك Murdock " بين نمطين للأسرة هما:

أ- **الأسرة الممتدة:** وتتكون من الزوجين وأبنائهم المتزوجين، وكذلك زوجاتهم وأبنائهم، كما تتضمن بعض الأقارب أيضاً كالجد والجدة ويعيشون جميعا في منزل واحد ومعيشة مشتركة .

ب- **الأسرة النواة :** وتتألف من الزوج والزوجة والأطفال، أو المراهقين من أبنائهم غير المتزوجين ويعيشون معاً في معيشة مشتركة في منزل واحد.

وتعرف الأسرة النواة بأنها "جماعة صغيرة تتكون من زوج وزوجة وأبناء غير بالغين، وتقوم كوحدة مستقلة عن باقي المجتمع المحلي ".

ويعتبر هذا الشكل الخاص من أشكال الأسرة من أهم خصائص المجتمع الصناعي الحديث لأنه يعبر عن الفردية التي تنعكس في حقوق الملكية

والأفكار والقوانين الاجتماعية العامة حول السعادة والإشباع الفردي، كما يعبر أيضاً عن عمليات التنقل الاجتماعي والجغرافي في هذا المجتمع. وتعد الأسرة النواة ظاهرة بارزة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، لأنها تعتمد في تماسكها على الجذب الجنسي والصداقة التي تقوم بين الزوج والزوجة، وبين الآباء والأبناء. غير انه سرعان ما تضعف الروابط الأسرية عندما يكبر الأبناء سواء من خلال تأثير جماعات الأصدقاء أو نتيجة لعمليات التنقل الاجتماعي والجغرافي. (٦):

وتقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف من أهمها الإنجاب ، والتنشئة الاجتماعية ، ومنح المكانة ، والوظيفة العاطفية (٧) .

وتمر الأسرة في حياتها بمراحل متعددة كدورة لحياتها، فهى تبدأ بمرحلة ما قبل الزواج، ثم الإعداد للزواج، ثم مرحلة ما بعد الزواج وتكوين الأسرة، ثم مرحلة إنجاب الأطفال وتربيتهم ثم مرحلة خروج الأبناء من الأسرة وتكوين أسر جديدة وهكذا. وتتعرض الأسرة خلال مرورها بهذه المراحل لأحداث ومواقف متعددة، والأسرة المتكاملة الناجحة لديها القدرة على مواجهة هذه الأحداث وتلك المواقف وتعمل على حلها واستمرار الحياة الطبيعية لجميع أفرادها. فلا يوجد فرد أو أسرة أو مجتمع في هذه الحياة إلا وله مشاكله الخاصة به، أما الأسرة القائمة على سوء العلاقات الاجتماعية بين أفرادها أو ضعف هذه العلاقات فإنها تنهار عند مواجهة أول مشكلة في حياتها (٨).

وفي ظل التغيرات المتلاحقة التي تشهدها المجتمعات في الوقت الحالي، وما أدت إليه من تغيير لشكل الحياة الاجتماعية تأتي أهمية دراسة ما ترتب على هذه التغيرات من تزايد لمشكلات الأسرة بشكل ملحوظ .

ثانياً : مشكلات الأسرة :

تعرف المشكلة الأسرية بأنها شكل مرضي من أشكال الأداء الاجتماعي الذي يعوق الفرد كعضو في الأسرة ككل أو المجتمع، بحيث يعهد المجتمع لهيئاته ومؤسساته المعنية مسئولية القيام ببرنامج تأهيل مؤثر وفعال يوجه الأسرة والمجتمع، أو في حالة الاختلال الداخلي والخارجي التي تترتب على حاجة غير مشبعة لفرد في الأسرة أو للأسرة ككل بحيث يترتب عليها نمط أو مجموعة أنماط سلوكية تتنافى مع الأهداف المجتمعية ولا تسايرها [٩].

ومن المؤشرات الدالة على وجود مشكلة أسرية ما يلي :

١- وجود عقبة في الأداء الاجتماعي لفرد في الأسرة أو الأسرة ككل.

٢- الجمود وعدم المرونة في مواجهة كل جديد .

٣- عدم تحديد مسئوليات أفراد الأسرة والحدود غير واضحة .

٤- يسود في الأسرة ما يعرف بظاهرة التقمص الاسقاطي .

٥- تكون أي منحة طارئة لفرد فيها بمثابة كارثة تجمد حركة الأسرة كلها.

٦- يسود الأسرة ظاهرة التضحية أو كبش الفداء.

٧- وجود نقص في إشباع الحاجات بالنسبة لشخص أو الأسرة ككل.

٨- تراكم الإحباط وسوء التكيف بطريقة تهدد الفرد أو الأسرة بحيث تحول دون القيام بالتوظيف الأسري المناسب .

٩- كثرة الجدل والخلافات والشجار والنزاعات التي تحدث بين الزوجين، وتؤثر على بقية الأسرة ووظائفها.

١٠- عجز الأسرة عن القيام بوظائفها سواء كان هذا العجز في القيام بوظيفة ما محددة بذاتها أو في درجة أداء الأسرة لهذه الوظيفة.

١١- توقف التفاعل الأسري أو وجود التفاعل السلبي.

١٢- زيادة التركيز على الأدوار المتساوية بين لزوجين مما يؤدي إلى تصدعات في الوحدة الأسرية.

١٣- انحلال الرابطة الزوجية [١٠].

ومشكلات الأسرة متعددة ومتشابكة، فنجد فريق يقسم هذه المشكلات من حيث العوامل التي تساهم بنصيب أكبر في حدوثها وهي(١١):

- **المشكلات النفسية:** كسوء التوافق العاطفي والجنسي والغيرة والخيانة الزوجية والنزاع على السلطة داخل الأسرة وغيرها.
- **المشكلات الاجتماعية:** كسوء العلاقة بين الزوجين والأبناء ومشكلات المرأة العاملة وتعدد الزوجات والزواج المبكر والهجر والطلاق وغيرها.
- **المشكلات الاقتصادية:** كقلة الدخل أو انعدامه، وسوء التصرف في الدخل، وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة وغيرها.
- **المشكلات الصحية :** كمرض أحد الأفراد الأسرة بمرض مزمن والإصابة بالعاهات والعقم.
- **المشكلات الثقافية :** كتنافر الميول الشخصية والقيم بين الزوجين واختلاف ثقافة كل منهما أو تباين المستوى التعليمي بينهما.
- **المشكلات العقلية :** كتباين مستوى الذكاء بين الزوجين أو إصابة أحد أفراد الأسرة بالضعف العقلي.
- **المشكلات الأخلاقية :** كارتكاب الفحشاء والقسوة في معاملة الزوج لزوجته أو الأبناء وغيرها .

وسنتناول فيما يلي مشكلتين من أهم المشكلات الأسرية لارتباطهما وتأثيرهما في ظهور المشكلات الأخرى ، وهما مشكلتي التفكك الأسري

الذي يتضمن مشكلات الانفصال والطلاق والهجر ، ومشكلة العنف ضد المرأة كأهم نمط من أنماط العنف الأسري وأكثرها انتشاراً .

١- مشكلة التفكك الأسري :

من المشكلات الخطيرة التي قد تواجه الأسرة مشكلة التفكك الأسري الذي يشير إلى أي وهن أو سوء تكيف أو توافق أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، بل قد يشمل أيضاً علاقات الوالدين بأبنائهما.

ومن الجدير بالذكر إن الخلافات التي قد تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطراً وأدعى إلى انحلال الأسرة بأسرها مما لو حدث الخلاف بينهما وبين أبنائهما، ذلك لأن صورة الخلاف وعوامله ونتائجه تختلف في كل حالة. ذلك لان الخلاف بين الزوجين قد يكون راجعاً لطبيعة العلاقة الشخصية التي تربطهما، وما يترتب على ذلك من نفور أو تباعد يزداد إلى الدرجة التي تفضي إلى الهجر والانفصال والطلاق، ومع أن عدداً من العوامل الثقافية يكون ماثلاً وراء كل اختلاف إلا أن ظهورها خاصة عند الزوجين ينذر بانحلال الزواج كلية. أما إذا كان التوتر قائماً بين الأبناء ووالديهم فان الموقف يختلف، لأنه مهما زاد الخلاف فلن يؤدي إلى انحلال الأسرة خصوصاً إذا ظل الوالدين من حيث موقفهما متساندين، ذلك لان أكثر الخلاف بين أعضاء الأسرة الواحدة يعكس نوعاً من الصراع بين

الأجيال تنميه العوامل الثقافية وتعمقه عمليات التغير الاجتماعي والثقافي وخاصة إذا كانت من النوع السريع والكثيف، إن الأبعاد الثقافية والاجتماعية التي تنشأ في هذه الحالة بين الأبناء ووالديهم تخلق توتراً داخل الأسرة، ولكنه لا يفضي إلى تصدع الأسرة تماماً في أغلب الحالات (١٢).

ويمكن تعريف التفكك الأسري باعتباره "انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المناط به على نحو سليم ومناسب" (١٣).

- ومن الأنماط الرئيسية للتفكك الأسري ما يلي (١٤):

أ- عدم اكتمال الوحدة الأسرية: وهى تضم فيما تضم تغيب الأب – الزوج عن الأسرة، ومن هنا فان الواجبات التي يضطلع بها والتي رسمها له المجتمع ليست قائمة . وبالإضافة لذلك فانه يوجد على الأقل واحداً من مصادر اللا شرعية يتمثل في إخفاق أعضاء الأسرة التي ينتمي إليها كل من الزوجين في أداء التزامات أدوارهم تجاه الأسرة وفي ممارسة الضبط الاجتماعي عليها.

ب- الانفصال والطلاق والهجر : وهنا يحدث التفكك بسبب قرار أحد طرفي العلاقة الزوجية كليهما ترك الآخر، ومن ثم يتوقف أداؤها للالتزامات المترتبة على دوريهما كزوجين .

جـ – الحالة التي يعيش فيها أفراد الأسرة سوياً ولكن مع **تناقص الاتصال أو التفاعل** فيما بينهم وبالذات في حالة إخفاق كل منهم في دعم الآخر عاطفياً.

د ـ **الغياب غير المتعمد لأحد الزوجين :** فقد تتعرض بعض الأسر للتفكك بسبب وفاة أحد الزوجين أو الحكم عليه بالسجن أو الابتعاد عن الأسرة بسبب الحروب أو حدوث كساد أو بعض مظاهر الكوارث الأخرى .

ه ـ **الكوارث الداخلية** التي تؤدي إلى إخفاق " غير متعمد" في أداء الأمور إذ قد تنطوي الكوارث التي تحدث في إطار الأسرة على كثير من الأمراض العقلية أو الجسدية أو اختلال التوازن العاطفي. فالطفل قد يولد وبه مرض عقلي أو قد يصاب الطفل أو أحد الأبوين بمرض عصبي، كما أن الإصابة بأمراض جسمية خطيرة ومزمنة يؤدي إلى الفشل التام في أداء الدور الذي كان منوطاً بالشخص المصاب بالمرض .

– **أهم مظاهر التفكك الأسري** [١٥]:

١- الاختلال الذي يصيب دور الرجل أو المرأة وخاصة في مجال التوقعات ومن العوامل التي تؤدي إلى هذا الاختلال الهجر والموت والطلاق .

٢- تنحل الرابطة الزوجية أو تتفكك الأسرة في بعض الأحيان بسبب استقلال المرأة الاقتصادي أو ضياع الحب أو القواعد القانونية المرنة، ولكن استقلال المرأة الاقتصادي يصبح تدريجياً في كثير من المجتمعات

أمراً عادياً يقبله الرجال، ولذلك تزداد نسب التفكك الأسري بسبب التعاسة الزوجية .

٣- يؤدي عدم إنجاب الأطفال إلى احتمالات عديدة تؤدي إلى فصم عرى رابطة الزوجية، ولكن وجود الأطفال قد لا يمنع هذا الانفصام. والمرأة في عدد من المجتمعات تعرف أن إنجاب الأطفال يعتبر عملاً وقائياً يمنع من تحلل الأسرة، ولذلك تحرص الأسرة على الإنجاب بكثرة حتى ولو أدى الأمر إلى ارتباك الميزانية العادية للمنزل .

٤- وقد تظل الأسرة متماسكة من الناحية الخارجية على الرغم من مظاهر عدم الانسجام والتعاسة، وعلى الرغم من وجود مصادر للإشباع الجنسي أو العاطفي خارج نطاق الأسرة كما هو الحال في بعض المجتمعات الأوروبية.

٥- يتوقف قدر كبير من احتمالات تفكك الأسرة على مدي التسامح، وذلك لان الرجال والنساء يدخلون في علاقة الزواج وقد تكونت أفكارهم واتجاهاتهم وأصبحت لهم خبرة نتيجة تجارب عديدة في الحياة، ولهذا فنحن نتوقع أن تنطوي كل أسرة على أنواع متعددة من الصراع والإحباط والتوتر، ولكن القدر المستطاع من التسامح عند الزوجين أو عند أحدهما إذا لم يمارس بطريقة واعية فقد تزداد التوترات وتفضي إلى تفكك الأسرة .

٦- يبدأ التفكك الأسري إذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة في المسائل التي تقتضي التنازل المتبادل. فالرجل مثلاً يتحمل مسئولية الأسرة أساساً من الناحية الاقتصادية في مقابل أن تعترف له المرأة بسلطة

الرجل في المسائل ذات الأهمية البالغة مثل ميزانية الأسرة والمبادئ العامة في تربية الأطفال ، ولكن الخلافات التي تنشأ حول هذه المسائل تؤدي إلى إحداث فجوة تتسع ولا يمكن عبورها بسهولة .

٧- تأخذ معظم المجتمعات اليوم بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بتربية الأطفال وإصدار القرارات وأمور الترفيه، والسبب في هذا ازدياد عمل المرأة وإقبال النساء على التعليم والاعتراف التدريجي بالحقوق القانونية للمرأة المساوية لحقوق الرجل، ولكن اندفاع النساء المتسرع نحو الاستمساك بحقوقهن وممارستهن لها بشيء من التحدي يؤدي في كثير من الأحيان إلى رد فعل عند الرجال يتخذ صورة الإصرار على قبول الاتجاهات الذكورية في مواجهة المسائل وتأكيد سيادة الرجل التي لا تزال قوية في ثقافات المجتمعات. وما من شك إن زيادة التركيز على الأدوار المتساوية بين الزوجين يؤدي إلى تصدعات خطيرة في الوحدة الأسرية.

٨- ما قد ينظر إليه على انه " تقدم " وخاصة في مجال إعطاء النساء للحقوق المتساوية مع الرجال يعتبر من وجهة نظر أخرى في المجتمعات الذكورية نوعاً من التفكك الاجتماعي، خصوصا إذا ظل البناء الاجتماعي قائماً على نوع من التنظيم لا يتناسب مع تغير أدوار النساء في المجتمع .

٩- مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة أو تساويها في التعليم مع الرجل قد يؤدي إلى أن تنظر إلى زوجها نظرة زمالة أو رفقة لا نظرة سيد أو مهيمن كما تؤكد ثقافة بعض المجتمعات الذكورية ، ولكن المبالغة في هذا الاتجاه يؤدي إلى تصدع الأسرة أو هروب الرجل، حيث يستطيع أن يمارس السيادة أو يشعر بها حتى من الوجهة النظرية.

١٠- من أكثر أسباب تصدع الأسرة وضوحاً حيرة المرأة وقلقها، لأنها لا تعرف ما تريد حقاً، فهى تريد أن تتعلم وتحصل على أكبر الألقاب العلمية ، وتريد أن تحتل أرفع المراكز، وفي نفس الوقت تريد أن تتزوج وتنجب الأطفال وأن يكون لها بيت مستقل. ولذلك تخلط بين واجبين مختلفين هما العمل المهني، وبناء البيت ورعايته، وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كل على حدة إذا أعطى العناية الكافية، ولذلك يكون انشغالها بالعملين مؤدياً إلى عدم إتقانها لأي منهما .

٢- مشكلة العنف ضد المرأة :

يمثل العنف ضد المرأة قضية عالمية واسعة الانتشار تتخطى الحدود الثقافية والجغرافية والانتماء العرقي والطبقة الاجتماعية والدين. فعلى الرغم من مظاهر الإنصاف للمرأة خاصة من خلال التشريعات والدساتير التي أقرت المساواة بين الرجل والمرأة، تتعرض المرأة للعنف في أوقات الحرب والسلم . وتشير الدارسات إلى أن العنف ضد المرأة منتشر في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أن عدداً كبيراً من الثقافات تنقل العنف ضد المرأة وتسهم في استمراره بالحصانة التي يتمتع بها مرتكبو العنف [١٦].

وتتعرض المرأة العربية للعنف بأشكال مختلفة، ففي دراسة قامت بها "سمية سيف الدين" عن العنف في ست دول عربية هى : مصر واليمن والأردن وسوريا وفلسطين ولبنان، قامت خلالها بدراسة ٥٠٠ سيدة من كل بلد، وجدت أن من أبرز مظاهر العنف التي تمارس ضد المرأة في هذه الدول ظاهرة ختان البنات ، وظاهرتي الزواج المبكر، والقتل من أجل الشرف. كما أشارت إلى أن هناك أشكالاً مختلفة من العنف المقبول اجتماعيا يمارس ضد المرأة العربية على اعتبار أنه حق من حقوق الرجل الشرعية مثل الطلاق التعسفي، وتعدد الزوجات دون أسباب والأضرار التي تلحق بها وبأولادها. كما أوضحت الباحثة أن هناك نوعين من العنف يمارسان ضد المرأة العربية: عنفاً مباشر يتمثل في الإيذاء الجسدي والقتل والاغتصاب وغيره، وعنفاً غير

مباشر يتمثل في الكثير من العادات والتقاليد والقوانين والتشريعات التي تميز بين المرأة والرجل، وتحرم المرأة من التمتع بالكثير من حقوقها الإنسانية [١٧].

كما تعد هذه الظاهرة من أهم معوقات مشاركة المرأة في التنمية؛ نظراً لما يترتب عليها من آثار اجتماعية ونفسية مدمرة للمرأة. لذا برز الاهتمام بقضايا المرأة عالمياً وإقليميا ومحلياً، لأنه أصبح من المؤكد عدم قدرة أي مجتمع على النهوض وتحقيق التنمية مع إضعاف نصفه . بل إن المرأة تمثل النصف الأفضل من المنظور التنموي. فالمرأة، وإن كانت تمثل حوالي نصف المجتمع من حيث العدد، فهي أكبر من ذلك بكثير من حيث الكيف؛ لأنها العامل الأساسي في تربية النصف الآخر . وكما قال الشاعر الكبير حافظ إبراهيم (الأُمُّ مَدرَسَةٌ إِذا أَعدَدتَها أَعدَدتَ شَعباً طَيِّبَ الأَعراقِ).

- **تعريف العنف ضد المرأة :**

يعني مصطلح العنف ضد المرأة في "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنيين أو جنسيين أو نفسيين للمرأة ، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أم الخاصة". وذلك كما عرفته المادة الأولى من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٣[١٨].

كما ورد تعريف آخر للعنف ضد المرأة في الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين / الصين عام ١٩٩٥ إذ جاء فيها "العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً، سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة" (١٩).

ووفقاً لهذا يمكن تحديد مفهوم العنف ضد المرأة على أنه "كل ممارسة تسلط أو عنف على المرأة سواءً في الحياة العامة أو في الحياة الخاصة، ويهدف إلى تهديدها أو تخويفها، والمس من كرامتها، سواء كانت هذه المرأة زوجة أو ابنة أو أختاً، وسواء أكان هذا العنف معنوياً أو جسدياً أو جنسياً".

- **أشكال العنف ضد المرأة :**

يمكن تحديد أنواع العنف الممارس ضد المرأة على النحو التالي (٢٠) :

أ- العنف المعنوي النفسي: وهو أصعب مظاهر العنف ضد المرأة؛ إذ إنه غير محسوس و لا ملموس و لا يوجد أثر واضح له، و يكون نتيجة إهمال المرأة وذاتيتها واحتقارها وحرمانها من الحرية وهضم حق الاختيار (اختيار الزوج – الاختيار السياسي.....) وهو ما يلاحظ في بعض الدول بنسب حادة ومزمنة حيث تحرم المرأة من حق التعليم، والاستقلال الاقتصادي، وولوج بعض الوظائف والحق السياسي (حق الانتخاب والترشح). هذه المظاهر وغيرها – والتي تحكم دون مقياس علمي بدونية المرأة و إلغاء ذاتيتها والحكم بقصورها أمام النظرة الذكورية التي تبيح للرجل حق السيطرة – إنما تنعكس سلباً على نفسية المرأة، بل وتمارس عليها عنفاً غير ملحوظ عينياً .

ب ـ العنف الجسدي والجنسي: وهو واضح عكس سابقه، ويترك آثاراً بادية للعيان، وتستخدم فيه أدوات مختلفة كما يأخذ أشكالاً متعددة : (الركل– الضرب– الصفع – شد الشعر– التحرش الجنسي– هتك العرض– الخطف– الممارسات الجنسية الشاذة– الاغتصاب– إحداث العاهات– الحرق وانتهاءً بالقتل)، وهذه الأنواع السابقة تشير إليها الدراسات وسجلات المحاكم والصحف....

إن العنف الجسدي يعتبر من أخطر الأنواع التي تتعرض لها المرأة تعنيفاً، وتكمن خطورتها في أنها تبقى طي الكتمان خاصة عندما تكون من طرف رجال الأسرة .

جـ ـ العنف القانوني: وهو العنف الذي تتعرض له المرأة بسبب القوانين خاصة في مواضيع الزواج– الطلاق – الحضانة– النفقة– الولاية– والإرث .

كما يمكن تصنيف أشكال العنف ضد المرأة بشكل آخر على النحو التالي[٢١] .

أ ـ العنف الذي يحدث في إطار الأسرة :

– (الضرب، التعدي على الإناث في الأسرة، الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، العنف المرتبط بالاستغلال، العنف غير الزوجي) .

ب ـ العنف الذي يحدث في إطار المجتمع :

(الاغتصاب، التعدي الجنسي، المضايقة الجنسية، التخويف في العمل).

هذا، وترتبط الأشكال المختلفة للعنف الموجه ضد المرأة بمصطلح العنف الرمزي الذي يدل على:

– أشكال خفية للإكراه والضغط من خصائصها أن تمارس برضا الأشخاص الذين تستهدفهم.

– العنف الذي تعيشه المرأة لكنها لا تعتبره عنفاً لأنها تبرره وتدافع عنه .

– العنف الرمزي، وهو المسلمات التي لو انتبهنا إليها قليلاً وفكرنا فيها بدت لنا غير مسلم بها.

– هو أن تشترك الضحية وجلادها في نفس التصورات عن العالم ونفس المقولات التصنيفية، وأن يعتبرا معاً بنى الهيمنة من المسلمات والثوابت (٢٢).

وما سبق يوضح أن العنف ضد المرأة يمكن أن يتخذ العديد من الأشكال، فيمكن أن يكون معنوياً، ويمكن أن يكون جسدياً، أو يتزامن النوعان معاً، وفي كل الحالات هو عنف، ويجب التصدي له .

ـ الآثار المترتبة علي العنف الموجه ضد على المرأة :

بشكل عام قد يكون من الصعب حصر الآثار التي يتركها العنف على المرأة؛ وذلك لأن المظاهر التي يأخذها هذا الجانب كثيرة ومتعددة. وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار:

أ ـ الآثار النفسية :

– فقدان المرأة لثقتها بنفسها، وكذلك احترامها لنفسها.

– شعور المرأة بالذنب إزاء الاعمال التي تقوم بها.

– إحساسها بالاتكالية والاعتمادية على الرجل.

- شعورها بالإحباط والكآبة.
- إحساسها بالعجز.
- إحساسها بالإذلال والمهانة.
- عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسي والعقلي.
- اضطراب في الصحة النفسية.
- فقدانها الإحساس بالمبادرة والمبادأة واتخاذ القرار.

ولا شك أن هذه الآثار النفسية، أو بعضها تفضي إلى أمراض نفسية أو نفسية – جسدية متنوعة كفقدان الشهية، اضطراب الدورة الدموية، اضطرابات المعدة أو البنكرياس، آلام وأوجاع وصداع في الرأس، ...الخ[٢٣].

ب – الآثار الاقتصادية :

كشف إحدى تقارير منظمة الصحة العالمية عن "العنف الممارس ضد المرأة" عن الآثار والتكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة. ووفقاً للتقرير فالعنف ضد النساء يؤدي إلى إفقارهن. كما أنه يحمل ميزانية الدولة بمصاريف كان من الممكن الاستغناء عنها لو لم توجد هذه الممارسات العنيفة ضد النساء. وكذلك يجب تذكر تكاليف نظم العدالة ومراكز الشرطة والمحاكم والخدمات الصحية والإسكان والخدمات الاجتماعية المختلفة التي تُقدم لمن تعرضن للعنف. كل هذه المصروفات تُضاف إلى ميزانية الدول لإصلاح ما أوجدته الممارسات العنيفة ضد النساء. ففي كندا على سبيل المثال قُدرت مجموع تكاليف النفقات المباشرة المرتبطة بالعنف

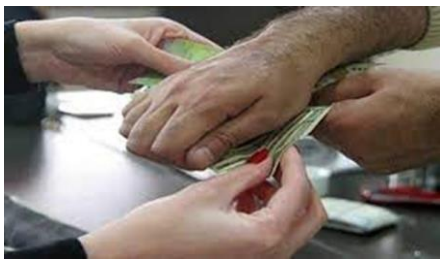

ضد النساء بأكثر من مليار دولار، وفي المملكة المتحدة قُدرت التكاليف بمبلغ ٢٣ مليار جنيه استرليني في السنة أو ٤٤٠ جنيهاً لكل فرد من السكان. وهى مبالغ فلكية وهائلة تكشف عن حجم الخسائر الهائلة الناجمة عن تلك الممارسات العنيفة ضد النساء حول العالم [٢٤].

جـ - الآثار الاجتماعية للعنف :

تُعَدّ هذه الآثار من أشد ما يتركه العنف على المرأة، ولا نبالغ إذا قلنا إنها الأخطر والأبرز. ويمكن إبراز أهم وأخطر هذه الآثار فيما يلي:

- الطلاق.
- التفكك الأسري.
- سوء واضطراب العلاقات بين أهل الزوج وأهل الزوجة.
- تسرب الأبناء من المدارس.
- عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة.
- جنوح أبناء الاسرة التي يسودها العنف.
- العدوانية والعنف لدى أبناء الاسرة التي يسودها العنف.
- يحول العنف الاجتماعي ضد المرأة عن تنظيم الاسرة بطريقة علمية سليمة[٢٥].

ومما سبق يمكن القول ان من أهم الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة هو إعاقة اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية – الإنتاجية، وتفويت فرصة الدولة الاستفادة من الطاقة النسائية والشبابية الكامنة، وكذلك فرصة توظيف هذه الطاقات في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً : الضبط الاسري ومواجهة السلوك الانحرافي للأبناء :

يمثل موضوع الضبط الاسرى محور ارتكاز مهم بالنسبة لعلم الاجتماع الحديث ، نظراً لأن الضبط الاسرى يتضمن توجيهاً مقصوداً لضمان استقرار التنظيم الاجتماعي والاحتفاظ به في حالة سوية ، واضطراد تقدم المؤسسات والمنظمات في إشباع حاجات أفراد الجماعة ، وتحقيق رفاهيتهم ، لأن من طبيعة الضوابط الاجتماعية أن تعمل على إحداث التماسك الاجتماعي الذي لا يكون كاملاً في معظم الأحيان لأن المصلحة الفردية قد تتعارض مع مصالح الجماعة أحياناً ، وهنا تبدو أهمية الدور الذي تقوم به الضوابط الاجتماعية في تنسيق وتوفيق النشاطات والاهتمامات الفردية مع مصالح الجماعة على مختلف المستويات ، حتى لا يتصدع البناء الاجتماعي نتيجة الصراع بين الزمر والفئات الاجتماعية حول المصالح المختلفة والمتعارضة ، فضلاً عن سوء التوافق الذي ينشأ نتيجة مظاهر الاستغلال والمنافسة المدمرة مما يتطلب نوعاً من الضبط القسري لإعادة التوازن والانسجام بين الأفراد والنظام الاجتماعي القائم ، وإلا استشري الانحراف والتفكك الاجتماعي ، لذا فإن وظيفة الضبط الاسرى الأساسية هى تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع ومنع الانحراف والحالات غير السوية في النظم الاجتماعية، حتي يضمن صلاحية فاعليتها في أداء وظائفها . ومن هنا تأتى أهمية هذا العنصر في التعرف على ميكانزمات الضبط الاسرى فى مقاومة السلوك الانحرافي.

١ - مفهوم الضبط الاسرى Family Control

يشير الضبط الاسرى في معناه العام إلى العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما ، أو جزء من هذا المجتمع ، لرقابة سلوك الأفراد فيه ، والتأكد من انهم يتصرفون وفقا للمعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم ، ويرتبط الضبط الاسرى في المجتمع الحديث بالرأي العام وبالحكومة عن طريق القانون ، أما في المجتمعات التقليدية فتلعب الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والعرف دوراً كبيراً في الضبط الاسرى(٢٦) .

وعلى هذا فقد ذهب كل من أوجبرون ونيمكوف Ogburn and Nimkoff إلى أن دراسي علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح الضبط الاسرى بطريقة عامة جداً لوصف كل الوسائل التي تستخدمها الجماعة لتحقيق النظام الاجتماعي . ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبية وتقسيم العمل مثلاً يمكن اعتبارهما من وسائل الضبط الاسرى طالما يساعدان على استمرار الجماعة وتكاملها . فالضبط في نظرهما عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضييق نطاق الانحرافات عن المعايير الاجتماعية (٢٧) .

وأن كل عرف اجتماعي ، وكل مظهر من مظاهر السلوك العام هو بدرجة ما وسيلة للضبط الاجتماعي ، وحتي أبسط قواعد السلوك أو أبسط

مظاهر التقاليد أو آداب السلوك العام هى أدوات ووسائل للضبط الاجتماعي. (٢٨)

٢ـ طبيعة الضبط الأسرى

تعد الأسرة بمثابة حجر الزاوية في المجتمع، فالأسرة هى الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، فبدونها يصعب على باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى القيام بوظائفها، فالطفل يكتسب خصائص شخصيته وخبراته الأساسية داخل الأسرة، وتنبع أهمية الأسرة من أهمية مرحلة الطفولة الأولى، ولاسيما السنوات الخمس الأولى، كما أنها هى التي تحدد لنا فيما بعد الخصائص الشخصية المميزة للأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم الأسرية، فالأسرة تنقل معايير المجتمع إلى أعضائها الصغار وتلقن أفرادها الاتجاهات والقيم المرغوب فيها، والأسرة بصفتها نسقاً اجتماعياً ليست صورة رمزية توجد في عقول الأفراد، وليست مثالاً مجرداً في الذهن بل هى بنية اجتماعية ملموسة ومألوفة مثل المصنع، وهى عنصر بنائي حقيقى وواقعى، ويحتل مكان الصدارة في كل بناء اجتماعي. وبالرغم من التغيرات البنائية التي طرأت على شكل وعلاقات الأسرة وحجمها في الدول التي اتجهت نحو الإنتاج الصناعي، فالأسرة المعاصرة مازالت هى الوحدة البنائية الأساسية في المجتمع، وترتبط مع الأنساق الاجتماعية من خلال الأدوار الأسرية التي يقوم بها الراشدون في أكثر من مجال من مجالات النشاط، ومازالت تحتفظ بطابعها الاجتماعي في كل المجتمعات الإنسانية للأسباب التالية:

أولاً: أن السلطة داخل الأسرة مازالت من اختصاص الوالدين.

ثانياً : مازالت الأدوار التي يقوم بها الرجل أباً أو زوجاً في معظم المجتمعات هى الأدوار الأدائية النفعية، لإنجاز الأعمال والمساهمة في الإنتاج ومازالت أدوار المرأة أماً وزوجة أدوارً تعبيرية تهدف إلى الإشباع النفسي.

ثالثاً : مازالت الأسرة هى المرفأ الوحيد لإشباع الحاجات النفسية والعاطفية للكبار والصغار في المجتمع الحديث، فهى وسيلة لتخفيف التوتر الذى يعانيه الأفراد خارج البيت ولتحقيق التوازن العاطفي، كما يشعر الفرد داخل جدرانها بدفء الحياة.

رابعاً: لازالت الأسرة هى النسق الاجتماعى المسئول عن تربية الأولاد بلا منازع، حتى طور المدرسة، إذ تعكس تجارب الطفولة الأولى داخل الأسرة المضمون الاجتماعى للمجتمع، وتلعب دورها في ربط الشخصية بالبناء، فكل قيم الشخص كالاعتماد والاستقلال والطمأنينة والحرية والصدق، تشكل حسب نوع مشاركة الطفل وتفاعله مع أعضاء الأسرة، ويؤيد ميرتون Merton هذا الاتجاه فيرى أن الأسرة أداة لنقل التراث الثقافي للأجيال المتعاقبة، وأداة لتنظيم سلوك الطفل حول الأهداف الثقافية والاجتماعية ولتكوين الوازع الخلقي عنده[٢٩].

لذا تعتبر الأسرة هى مدرسة الطفل الأولى، والعامل الأساسي في صبغ سلوك الطفل بصبغة اجتماعية وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه.

وتتميز الأسرة بعدة خصائص تبرز أهميتها في عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية على النحو التالي:

أ – أن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل وهى المسئولة الأولى عن تنشئته اجتماعياً.

ب– أن الأسرة تعتبر النموذج الأمثل للجماعة الأولية التي يتفاعل الطفل مع أعضائها وجهاً لوجه ويتوحد مع أعضائها ويعتبر سلوكهم سلوكاً نموذجياً.

جـ– كما تتميز الأساليب النفسية والاجتماعية التي تتبعها الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية بسمات محددة أهمها الاستجابة لسلوك الطفل مما يؤدى إلى إحداث تغير في هذا السلوك والثواب المادي أو المعنوي حيث تثيب الأسرة الطفل على السلوك السوى وتعززه في مقابل العقاب المادي أو المعنوي حيث تعاقب الأسرة الطفل على السلوك غير السوى، فضلاً عن المشاركة في المواقف والخبرات الاجتماعي المختلفة بغرض تعليم الطفل السلوك الاجتماعي وأخيراً التوجيه المباشر الصريح لسلوك الطفل وتعليمه المعايير الاجتماعية للسلوك والأدوار والقيم والاتجاهات ....الخ[٣٠].

لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن العلاقات داخل الأسرة والتفاعل الأسرى يمثل المناخ الاجتماعي الذى ينشأ فيه الطفل، ويتأثر به نمو وتطور شخصية الطفل، ويدرك الطفل كل الأفعال والاتجاهات المحيطة به، ويعمل على استدماجها ذاتياً، كما أن كثيراً من أنواع السلوك مثل طريقة الحديث والتفكير والعدوان والأخلاقيات يكتسبها الطفل عن طريق عملية التقليد التي تعتبر جزءاً هاماً من عملية التعلم، فالطفل يكتسب خبراته المبكرة من الجماعات الاجتماعية التي يتواجد فيها، ومن أهم هذه الجماعات

الأسرة[٣١]. لذلك فإن صورة الذات عند الطفل تكون انعكاساً لشعور الأسرة نحوه كعضو مهم فيها، وعلى هذا فإن فكرة الطفل عن نفسه وعن الناس من حوله بل وعن العالم أيضاُ تتأثر بطريقة مباشرة باتجاهات وقيم الأسرة ومعتقداتها ومعاييرها وبكل الثقافة والحضارة التي تمثلها والطبقة الاجتماعية التي تنتمى إليها، وعلى ذلك فالأسرة هى التي تحول الطفل من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي يشعر بذاته وأنه مستقل عن ذوات الآخرين. ومن ثم فإن تأثير الأسرة كما يقول ماكيفر وبيج خلال فترة الطفولة يحدد بصفة أساسية بناء شخصية الطفل[٣٢].

٣- أهمية الضبط الاسرى وتطور الاهتمام به :

لقد نال موضوع الضبط الاسرى عناية الكثير من علماء الاجتماع منذ أن قرر ابن خلدون أن الضبط الاسرى أساس للحياة الاجتماعية ، وضمان لأمنها ، واستمرار لبقائها . فيقول ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني ضروري ، حيث أن الإنسان مدني بطبعه أي لابد من الاجتماع الذى هو المدينة ، ثم أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر – ومن ثم عمران العالم بهم – فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان ، والظلم، ويقول في موضع آخر أنه لابد للبشر من الحكم الوازع أي الحكم شرع مفروض من عند الله يأتي به واحد من البشر ، وانه لابد أن يكون متميزاً عنهم بما يودع الله فيه من خواص هدايته ليقع التسليم له والقبول منه، حتي يكون فيهم وعليهم من غير إنكار ولا تزييف [٣٣] .

ومن العلماء الذين اسهموا في دراسة عملية الضبط الاسرى والاجتماع القانوني مونتسكيو Montesquieu في كتابة روح القوانين

حيث أشار إلى أن لكل مجتمع قانونه الذى يتلاءم مع بيئته الطبيعية والاجتماعية . أي انه أكد على العلاقة بين القانون ، والضبط ، والظواهر الاجتماعية ، والنظم . وتتألف من هذه العلاقة روح عامة تؤثر على السلوك الاجتماعي وتضبط التصرفات ، وتؤثر على المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والقانونية[٣٤] . وقد زاد الاهتمام بموضوع الضبط الاسرى على يد عالم الاجتماع الأمريكي إدوارد روس Edward Ross حيث أكد على أهمية الضبط الاسرى في الحياة الاجتماعية، وحفظ كيان المجتمع . ثم تطورت دراسة الضبط في الفترة الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات وعمليات التفاعل الاجتماعي. وما تمخضت عنه هذه الأبحاث من إبراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع ، كمستويات الفعل الاجتماعي ، والمعايير الاجتماعية، والقيم والقواعد العامة للسلوك [٣٥] . لذا رأي علماء لاجتماع أن الضبط الاسرى اصبح في الواقع مرادفا للتنظيم الاجتماعي Social Organization على أساس أن التنظيم الاجتماعي يشير إلى كافة القيود والأنماط التي يتولد عنها الانضباط والنظام الاجتماعي ، وإن كان الضبط الاسرى يقتصر في أكثر أشكاله شيوعا على التأثير الناجم عن الأجهزة الرسمية [٣٦] . كما أهتم علماء الاجتماع بربط الضبط الاسرى ربطاً وثيقا بالثقافة ، وجعلوا من العسير دراسة الضبط الاسرى بعيدا عن علم اجتماع الثقافة . مثال ذلك أن جورفيتش Gorfetch يري أن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع ككل في ضبط التوتر والصراع . فالضبط إذن وسيلة اجتماعية أو ثقافية تفرض عن طريقها قيودا

منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي بهدف مسايرة السلوك لقيم وتقاليد المجتمع (٣٧) .

٤ـ أشكال الضبط :

لما كان الضبط الاسرى هو القوة التي بها يمتثل الأفراد لنظم المجتمع الذى يعيشون فيه ، فأن وسائل الضبط وأشكاله تختلف من مجتمع لآخر ، بل وفي نفس المجتمع باختلاف الزمان والمكان . فالضبط في المجتمعات الشرقية المحافظة يختلف عن الضبط في المجتمعات الغربية المتحررة ومن الممكن أن تختلف وسائل الضبط وأشكاله داخل المجتمع الواحد . فالضبط في صعيد مصر يكون عادة أكثر صرامة وشدة من الوجة البحري . كما أن وسائل الضبط في العصور الماضية غيرها في العصور الحديثة من حيث درجة الشدة والصرامة . وعلى هذا يري علماء الاجتماع أن للضبط شكلين رئيسين هما :

أـ **الضبط القهري** Coercive Control

وينشأ هذا الشكل من الضبط بناءً على فاعلية القانون والحكومة والقرارات واللوائح التنظيمية سواء داخل المجتمع أو الجماعات ، ويصاحب عادة بالقوة أو الخوف من استخدام القوة . فأنماط السلوك الرادعة في حالات الجريمة إنما هى نوع من الضبط القهري الذى يمارسه المجتمع لمنع الجريمة وردع الآخرين عن اقتراف السلوك الذى يتنافي مع القيم والمعايير الاجتماعية .

ب – أما عن **الضبط المقنع** Persuasive Control

فيحدث من خلال مختلف التفاعلات الاجتماعية والوسائل الاجتماعية التي تقنع الأفراد بالالتزام بقيم المجتمع وقوانينه، وذلك بناء على

الانتماء إلى الجماعة وعمليات التطبيع الاجتماعي منذ الصغر والتعود على قيم الطاعة والمسايرة للمعايير الاجتماعية السائدة داخل المجتمع . وعادة ما يكون الجزاء الاجتماعي على هذا النوع من الضبط الاسرى جزاء معنوياً، بمعني أن الخروج على قيم المجتمع يقابل من أفراد المجتمع بالنبذ والاستهجان أو البعد عن الأفراد غير الملتزمين .

كما قد يكون الضبط الأسرى مباشراً كما هو الحال في القوانين المكتوبة أو غير مباشر كما يتمثل في التوقعات العامة والعادات والتقاليد غير المكتوبة (٣٨).

٥- وسائل الضبط الاسرى:

من أهم وسائل الضبط الاسرى والأكثر انتشاراً في المجتمعات الإنسانية على اختلاف نوعيتها مع اختلاف درجة شدة تلك الوسائل فهي على النحو التالي :

- **العرف** Mors :

يمثل العرف أهم أساليب الضبط الاسرى الراسخة في المجتمع باعتباره أهم الطرق والأساليب التي توجدها الحياة الاجتماعية تدريجياً فينمو مع الزمن ويزداد ثبوتاً وتأصلاً . ويخضع للعرف الأفراد داخل المجتمع لأنه يستمد قوته من فكر الجماعة وعقائدها ، كما أنه متأصل مع رغبات الجماعة وظروف الحياة المعيشية ، وإلا لما استقر زمناً طويلاً في المجتمع . والأعراف غالباً ما تستخدم في حالة الجمع لأنها طرق عمل الأشياء التي تحمل في طياتها عنصر الجبر والإلزام لأنها تحقق رفاهية الجماعة . وبالتالي فهى تأخذ شكل المحرمات Taboos التي تمنع فعل أشياء معينة أو ممارسة معينة (٣٩) . ولذلك تدين

أعرافنا واد البنات ، واكل لحوم البشر ، وزواج المرآة برجلين في وقت واحد. وقد ذكر سابير Sapir أن اصطلاح العرف يطلق على تلك العادات التي تتضمن درجة مرتفعة من الشعور بالصواب أو الخطأ في أساليب السلوك المختلفة . والعرف عند أى جماعة هو أخلاقياتها غير المصاغة وغير المقننة كما تبدو في السلوك العلمي (٤٠) .

بناءً على ذلك يعني العرف المعتقدات الفكرية السائدة التي غرست نفسياً لدى أفراد المجتمع ويمارسونه حتى يصبح أمراً مقدساً بالرغم من انتقاء قيمته أحياناً (هذا ما جري عليه العرف) (وده في عرفنا كده)، وهو اقوي في تأثيره على سلوك الأفراد من العادات والتقاليد .

- العادات والتقاليد :

العادات ظاهرة اجتماعية تشير إلى كل ما يفعله الناس وتعودوا على فعله بالتكرار، وهى ضرورة اجتماعية إذ تصدر عن غريزة اجتماعية وليست عن حكومة أو سلطة تشريعية وتنفيذية ، فهي تلقائية لان أعضاء المجتمع الواحد يتعارفون فيما بينهم على ما ينبغي أن يفعلوه وذلك برضاء جميع أعضاء المجتمع . والعادة قد تكون فردية مثل عادات الإنسان اليومية في المآكل والملبس وعادات النوم والاستذكار وغيرها . وأما العادة الجمعية فهي التي يتفق عليها أفراد الجماعة وتنتشر بينهم مثل عادات المصريين في الأعياد والمواسم الدينية، وأما عن التقاليد فهي خاصية تتصف بالتوارث من جيل إلى جيل ، وتنبع الرغبة في التمسك بها من أنها تأتينا من أسلافنا وآبائنا فيورثوها لنا باعتبارها نافعة ومفيدة.

إن ثمة اختلافاً بين العادات والتقاليد يتمثل في أن العادات الاجتماعية أنماطاً سلوكية ألفها الناس وارتضوها على مر الزمن ويسيرون على هديها ويتصرفون بمقتضاها دون تفكير فيها. وهى تختلف من مجتمع لأخر وفقاً لظروفه و خصائصه التي تميزه . والعادات الاجتماعية لا تنشا من خلال قيام شخص واحد بعمل معين مرة واحدة ، بل أن السلوك لكي يصبح عادة اجتماعية يجب أن يتكرر وينتشر فيصبح نمطاً للسلوك في مجتمع معين . أما التقاليد فهي أنماط سلوكية ألفها الناس ، ويشعرون نحوها بقدر كبير من التقديس ولا يفكرون في إمكانية العدول عنها أو تغييرها [٤١] .

- **عملية التنشئة الاجتماعية :**

وهى العملية التي تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته . فالتنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الأساسية التي سيشترك فيها مع غيره عندما ينضج [٤٢] .

ولقد أثبتت الدراسات أن الطفل يتأثر بالوراثة من والديه التي لا تنتهي بالمولد، ولكن بالتقليد والمحاكاة يبدأ الطفل في بناء شخصيته بعد أن أنعكس أمامه كل ما حوله من مؤثرات اجتماعية . ومن هنا كانت أهمية التنشئة في تشكيل العادات وتهذيبها وفي هذا يبين جولد سميث Gold Smith أهمية الدور الذى تلعبه المدرسة في تنشئة الطفل وتربيته حيث يتعلم الطفل في المدرسة احترام نفسه واحترام الآخرين ، كما يتعلم ضبط نفسه . وفي المدرسة يجد النمط المثالي التالي

لنمط والديه متمثلاً في المدرس فيطيعة، فيغرس فيه المدرس عادة الطاعة والاحترام وبذور الحكمة ، وهكذا تصبح التربية أداة أخلاقية في يد المجتمع لضبط الأفراد(٤٣) .

- القانون Law :

يعتبر القانون أعلي أنواع الضبط الاسرى دقة وتنظيماً وللقانون مميزاته الخاصة عن بقية الضوابط الأخرى إذ أنه أكثرها موضوعية وتحديداً ، كما ينطوي على عدالة في المعاملة التي لا يفرق فيها بين أفراد المجتمع . فالثواب والعقاب صنوان في القانون ، وهدف الجزاء والعقاب الذى يضعه القانون هو الردع أو منع وقوع جريمة أو ارتكاب الخطأ . كما أن هناك فائدة أخرى للقانون إذ يتضح أنه بمثابة سياج على الحريات الفردية . ومن ناحية أخري فإنه يحدد العقوبات وفقاً للخطورة التي يأتيها الخارجون عليه من ناحية ووفقا لمدى جذب الجريمة للمجرم من ناحية أخري .

وباختصار فإن القانون كضابط اجتماعي ينطوي على جميع الآليات التي تؤهله لمنع الانحراف وعقاب المنحرف نظرا لقوته الإلزامية فيه ونصوصه الواضحة والمحددة التي توقع الجزاء على من يخالفه .

٦ـ فاعلية الضبط الاسرى للأبناء :

عندما يحاول المجتمع أو الجماعة أن توقف الفرد عن إتيان فعل معين فإنما يقابل ذلك الفعل بنوع من السخط والاستهجان من قبل أفراد المجتمع ، أي أن سياسته في ذلك هي الرفض الأخلاقي ، وبالتالي توجد مجموعة من القوى التي يستطيع بها المجتمع الحفاظ على توازنه، وتتمثل هذه القوى في الشعور الجمعي الذي يثير التعاطف Sympathy والشعور بحب الاجتماع بالآخرين Sociability والشعور بالعدل الذي يساعد الفرد على ضبط سلوكه بذاته ، ومن ناحية أخرى يصبح الشعور الجمعي بمثابة الرقيب الأساسي على سلوك الفرد، واتفاق ذلك السلوك مع معايير الجماعة ونظمها، لذا نلاحظ وجود أنواع كثيرة من المحرمات تسود مجتمع الإنسان ، فتحريم السرقة مثلا يعتبر من أهم معايير الجماعة التي تعمل على تكاملها ، أما عدم الامتثال لتلك المعايير فإنه خطر يهدد تكامل الجماعة ووحدتها . ومن ثم تعمل الجماعة على تعديل مسار الممتثلين لكي يسيروا في نفس خط معايير الجماعة ، وبهذا تصبح الجماعة عاملا من عوامل تكوين سلوك الأعضاء حيث تمارس ضغوطها ، ولا تشكل الجماعة السلوك فقط وإنما تعمل أيضا على تقييد السلوك وقمعه أحيانا ، واستنادا إلى أراء دوركايم فإن أساس حياة الجماعة هو أن تقوم بتقييد الفرد أو أن تلزمه بقوة اضطرارية ويكون فعلها بمثابة القوة المحافظة على تكامل الجماعة ذاتها . وفي هذا الصدد يذهب روس Ross إلى أن الأوامر الاجتماعية، إنما تكيف من مكوناتها حسب أهمية الحاجة ، وخاصة مع تلك المعتقدات الشعورية Rites التي تكون مرتبطة بها عن طريق عمليات خفيه وبطيئة التغير في الوقت ذاته ،

كما أن تلك الأوامر الاجتماعية تحاول أن تغير من نفسها كي تتفق والسلطة الممارسة ؟ وكل هذه العمليات متضمنة في الضبط الأسرى . والجدير بالذكر هنا أن مكونات الضبط الاسرى تتغير مع تغيرات الزمان ، وكذلك مع اختلاف المجتمعات ، كما تتغير أيضا تبعا لتغير مستويات القوانين والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوازن في البناء الاجتماعي ، ولذلك فثمة تنظيم دائم ومستمر لأدوات الضبط في المجتمع حتى يرفع من قيمة تلك الأدوات ، وتحاول كل من الأوامر الأخلاقية والقانونية التي تعتبر ضمن أدوات الضبط تحقيق هذه الغاية . كما يعد صراع الأفراد بمثابة اختيار للقوانين وقدرتها في حكمهم عليها وامتثالهم لها ، وكذلك يلعب الشعور الجمعي دوره الكبير في إبراز أهمية القانون ، ثم يذهب روس إلى أن الضبط الاسرى الذي يعطى الحق بقيمة اجتماعية معينة ، إنما يمثل كل أفعال المجتمع من ضغط وسيطرة وقهر ، وعلى الطرف النقيض فلا يشعر الأفراد بهذا الضبط لأنه مرن وليس جامدا – لأنه يمكن تغيير أدواته وفق الزمان والمكان – ورغم كل هذا نجد أن أفراد المجتمع منقسمون من حيث الإيمان به والاعتقاد فيه ، إلى مجموعات ، يحدده البعض ويثق فيه الآخرون أكثر من ثقتهم بأنفسهم ، وهؤلاء يمثلون الغالبية ، إذ يكفل لهم الضبط الاسرى من وجهة نظرهم حقوقهم ويساعدهم على التمتع بحرياتهم [٤٤] .

لذا فقد ظهر اتجاهان حول مدى الأثر الذي تتركه وسائل الضبط الأسرى في الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع، وكل اتجاه قدم أمثلة تؤيد اتجاهاتهم الفكرية المختلفة :

الاتجاه الأول : يرى أن فاعلية الضبط الاسرى تتوقف على أدواته المختلفة ، أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع في أكثر الأحيان ، ظهرت آثار الضبط الاسرى في التقليل من نسب الانحراف ذلك النوع الذي يكون فيه اعتداء جسيماعلى المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام ، ويدعم مؤيدو هذا الاتجاه موقفهم الفكري بقولهم أننا نريد وسائل ضبط في المجتمع الحديث لها قوة القهر والإلزام التي كانت للوسائل العرفية في المجتمعات التقليدية أو البسيطة . وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسع نطاق وتحديد قواعده بحيث يكون صالحا لمواجهة أي انحراف مهما صغر في المجتمع رعاية للنظام والامتثال.

الاتجاه الثاني : والذي لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاسرى في الوصول إلى درجة من الامتثال عالية ، ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى ، ولذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الجماعية التي قد تؤدى إلى الانحراف أو إلى الامتثال ومثال ذلك أنه كلما كانت الجماعة محببة إلى الفرد ازدادت فاعلية وسائل الضبط الاسرى في رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم ، ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الأحداث ترجع إلى أن ، الحدث لا يتطابق مع والديه ، ومن ثم لا يقدر عضويته في جماعته الأسرية ، لأن الأب هو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالبا ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون ، وربما كانت معارضة الحدث لوالده تحدث طريقة

تجعل شعور الطفل يتحول بصفة عامة إلى نوع من الإحساس بأن المجتمع كله يقف ضده ، ومن ثم تنمو لديه اتجاهات العصيان ، ويصبح متأثرا بالرغبة في الانتقام .

كذلك تتوقف فاعلية الضبط الاسرى على استقلال الجماعة بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة قلت فرص الانحراف ، وزادت فاعلية الضبط، وقد دلل أنصار هذا الاتجاه قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية ، تمثل ثقافات مختلفة وتتدرج في درجة استقلالها ، كما أنهم أيضا نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة في البناء والوظيفة في مجتمع معين ، أن الأوامر المتعارضة تؤيد إلى العصيان أو الإحباط(٤٥) .

وفي الواقع أن الاتجاهين السالفين الذكر لا يصلح كل منهما على حدة لبيان العوامل الأساسية التي من شأنها أن تؤدى إلى فاعلية أكثر في وسائل الضبط الأسرى ، ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول إلى الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدى إلى عدم إدراك الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها ، كما أن الاتجاه الآخر يركز اهتمامه على عملية التنشئة الاجتماعية ، وطابع الجماعة ينسى شيئا هاما وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الأسرى ، وأن بناء الجماعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول إلى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ، ووسائل تذليل الصعوبات التي تقف في وجهها وهى كلها من غير شك أساليب في الضبط الأسرى .

وبالتالي فإن فاعلية الضبط الأسرى تتوقف على مزج دعاوى كلا الاتجاهين معا ، ويظهر هذا بوضوح في المجتمعات الحديثة التي تجعل من القانون أو نصوصه من تعديلات إنما يتم لمواجهة التغيرات التي تحدث في الجماعات المختلفة المكونة من المجتمع ، والمشرع الحديث يضع في اعتباره دائما ضرورة استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريعه فاعلية ، ومن الأدلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميته لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الأحوال . والظروف الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التي وضعت من أجلها وهنا مقاييس لزيادة فاعلية الضبط الأسرى وهى [٤٦] :

أ – إن أفضل أساليب الضبط هى الأساليب الداخلية ، وأن الوسيلة الخارجية كالعقاب لا يجب استخدامها إلا عند الحاجة القصوى التي لا مفر منها ، فالضبط عن طريق النموذج أفضل عن طريق الجزاءات .

ب – البساطة : أن طريقة الردع البسيطة تؤدى وظيفتها بصورة فعالة وسريعة دون مواجهة مشاكل .

جـ – التلقائية ، حيث أن أفضل أنواع الضبط ما ظهر أثناء اجتماع الناس وتفاعلهم .

د – الانتشار ، فانتشار الضبط هو الضمان الوحيد ضد تعطله وتوقف استخدامه .

رابعاً : دور المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية في مواجهة المشكلات الأسرية :

تم إطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية – والذى يعد الهدف الاستراتيجي العام لخطة تنمية الأسرة المصرية – في إطار جهود الدولة للارتقاء بجودة حياة المواطن والأسرة بشكل عام من خلال ضبط معدلات النمو المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان.

ويمثل المشروع خطة استراتيجية تم إعدادها من قِبل عدد من الوزرات والجهات، حيث تم تنظيم الاقتراحات ووضعها في إطار تنفيذي من خلال خمسة محاور رئيسية، تتمثل في [٤٧] :

١ـ محور التمكين الاقتصادي:

يقوم على مخرجات برامج ٢ كفاية، وتكافل وكرامة، وفرصة، كما يستهدف تمكين السيدات في الفئة العمرية بين ١٨ – ٤٥ سنة من العمل وكسب الرزق والاستقلالية المالية، ومن خلال ذلك سيتم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسيدات اللاتي يلتزمن باستخدام وسائل تنظيم الأسرة وسيتم تدريبهن كذلك على عملية الإدارة.

٢ـ محور التدخل الخدمي :

يهدف إلى خفض الحاجة غير المُلباة للسيدات من وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها بالمجان للجميع، وذلك من خلال ذلك تعيين طبيبات

مُدربة على وسائل تنظيم الأسرة، وتوزيعهن على المنشآت الصحية على مستوى الجمهورية.

٣- محور التدخل الثقافي والإعلامي والتعليمي :

يستهدف رفع وعي المواطن المصري بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية . كما يتضمن المحور إضافة مكون تعليمي في المناهج المدرسية والجامعية لتوعية الطلاب.

٤- محور التحول الرقمي :

يهدف إلى بناء قاعدة بيانات متكاملة لخدمات تنظيم الأسرة حيث يتم السعي من خلالها للوصول الذكي للسيدات المستهدفات لتقديم الخدمة وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها، بالإضافة إلى تدشين المرصد الديمغرافي لمتابعة كافة المؤشرات السكانية والاستعانة بها لصناعة القرار.

٥- المحور التشريعي :

تتم دراسة التعديلات المقترحة لقوانين: العقوبات، والأحوال المدنية، والطفل، والتعليم، والاستثمار، لآخذها في الاعتبار في المحور الخامس في المشروع، والخاص بالتدخل التشريعي حيث يستهدف وضع إطار تشريعي وتنظيمي حاكم للسياسات المتخذة لضبط النمو السكاني يهدف إلى التعامل مع بعض الظواهر المسببة لزيادة السكان كعمالة الأطفال وزواج القاصرات والزواج المبكر، وعدم تسجيل المواليد.

المراجع :

١) محمود فتحي عكاشة وآخرون، دراسات في الأسرة والمجتمع والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٣.

(٢) يسري سعيد، قراءات حول رعاية الأسرة والطفولة، مكتبة النصر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٤.

Also: Emily M.boyd and Aaron Hoy , The Sociology of Families Reader: Issues , Perspectives, and Debates , UNIV READERS,2023, p.3 : https://www.google.com.eg/books/edition/The_Sociology_of_Families_Reader_Issues/z5IW0AEACAAJ?hl.

(٣) غريب سيد أحمد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص١٧.

(٤) أمير منصور، المدخل الاجتماعي للسكان والأسرة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص٥٥-٥٦.

(٥) نفس المرجع السابق ، ص٥٦.

(٦) محمد عاطف غيث وآخرون، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص١٧٨.

(7) Marina A.Adler and Karl Lenz , The Changing Faces of Families : Diverse Family Forms in Various Policy Contexts , Routledge Studies in Family Sociology , Routledge ,New York,2023 , pp 10-21.

https://www.google.com.eg/books/edition/The_Changing_Faces_of_Families/Y3y6EAAAQBAJ?hl=ar&gbpv=1&dq=sociology+of+family+2022&pg=PA2039&printsec=frontcover.

(٨) أمير منصور، مرجع سابق، ص ص١٢٤-١٢٥.

(٩) يسري سعيد ، مرجع سابق، ص ٨٦ .

(١٠) نفس المرجع السابق، ص ص ٨٦-٨٧.

(١١) أمير منصور، مرجع سابق ، ص ص ١٢٦- ١٢٧.

(١٢) محمد عاطف غيث، إسماعيل على سعد، المشكلات الاجتماعية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ص ١٦١-١٦٢.

(١٣) علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ١٢٩.

(١٤) نفس المرجع السابق، ص ص ١٢٩-١٣٠.

(١٥) محمد عاطف غيث، إسماعيل على سعد، مرجع سابق، ص ص ١٦٢-١٦٤.

(16) Walter S. DeKeseredy , Violence Against Women: Myths, Facts, Controversies , University of Toronto Press ,Canada , 2011, p.93.

(١٧) سمية سيف الدين، واقع العنف ضد المرأة في الوطن العربي ، مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة ، ٢٠٠٣.

(١٨) علياء شكري، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة ، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٢٤٧.

(19)United Nations, Ending Violence Against Women: From Words to Action, United Nations Publications ,New York ,2006 ,p.31.

(20)Walter S. DeKeseredy, Violence Against Women,op.cit.93.

(21)Claire M. Renzetti and Raquel Kennedy Bergen(eds.) , The Emergence of Violence Against Women as a Social Problem , Rowman & Littlefield Publishing Group ,Inc,USA,2005,pp.1-15.

(22)Ibid,p.109.
(23)Krim K. Lacey, Melnee Dilworth McPherson and others , The Impact of Different Types of Intimate Partner Violence on the Mental and Physical Health of Women in Different Ethnic Groups, Journal of Interpersonal Violence, January 2013; vol. 28, 2,USA, pp. 359-385: http://jiv.sagepub.com/content/28/2/359.abstract.
(24)World Health Organization , Media Center, Violence against women, November 2012: http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/en/index.html.
(25)Patrizia Romito , A Deafening Silence: Hidden Violence Against Women and Children, Policy Press ,University of Bristol, www. Policy Press.org.uk , UK,2008, pp.155-176.
٢٦- أحمد زكى بدوى ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦، ص ٣٨٣.
٢٧- غريب سيد أحمد وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤٩ .
٢٨- روبرت ماكيفر ، وشارلز ، المجتمع ، ترجمة على أحمد عيسى ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٤٤ – ٤٥.
٢٩- محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٤١-٢٤٢.
٣٠- حامد زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٢٢٣-٢٢٤.
٣١- فاروق العادلي، الأنثروبولوجيا التربوية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٤١.

٣٢- ماكيفر وبيج، المجتمع، الجزء الأول. ترجمة السيد محمد العزاوى وآخرين مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٤٦٦.

٣٣- عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق وشرح على عبد الواحد وافى ، الجزء الأول ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، د . ت ص ٣٣٧ – ٣٣٩ .

٣٤- عبد الهادي والى ، التنمية الاجتماعية : مدخل لدراسة المفهومات الأساسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ١٢٧ – ١٢٨ .

٣٥- عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص ١٩٠ .

٣٦- ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة عادل الهوارى ، وسعد مصلوح ، مكتبة الفلاح ، العين ، ١٩٩٤ ، ص ٦٥٦ .

٣٧- محمد عاطف غيث (تحرير) قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص ٤١٨ – ٤١٩ .

٣٨- غريب أحمد وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ – ٢٤٣ .

٣٩- فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية (مع بحث ميدانى للعادات الاجتماعية) ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٢.

– **Also**:– Young , K,& Mack, R., Sociology and Social life, AMERCIAN Book Company N . Y ., 1963 , P 66 – 70.

40- historical Lengermann , P ., Definitions of Sociology approach), E. merril P PUBLISHING CO., 1974 , PP . 145 – 146.

٤١- نبيل السمالوطي ، نظرية علم الاجتماع في دراسة الثقافة ، (دراسة نظرية وتطبيقية) . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٨٠ .

٤٢- عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، مرجع سابق ص ١٩٢ .

٤٣- غريب سيد أحمد وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

٤٤- نفس المرجع السابق ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ .

٤٥- عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، مرجع سابق، ص ص ٢١١ – ٢١٣ .

٤٦- عبد الله الرشدان ، علم الاجتماع التربية ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠٩.

٤٧- الهيئة العامة للاستعلامات ، المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية ، ٢٠٢٣/٢/٣ : https://beta.sis.gov.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8.

أسئلة فصل مشكلات الأسرة المصرية في مجتمع متغير

م	السؤال	الإجابة	
١	أخطر أنواع العنف ضد المرأة هو العنف القانوني.	√	X
٢	جنوح أبناء الاسرة التي يسودها العنف من التأثيرات الاجتماعية للعنف ضد المرأة.	√	X
٣	هناك علاقة طردية بين مدى التسامح داخل الأسرة والتفكك الأسري.	√	X
٤	زاد الاهتمام بموضوع الضبط الاسرى على يد عالم الاجتماع الأمريكي إدوارد روس.	√	X
٥	تؤدي الكوارث الداخلية التي تؤدي إلى إخفاق متعمد في أداء الأمور داخل الأسرة.	√	X
٦	يعد القانون أكثر وسائل الضبط الأسري موضوعية وتحديداً.	√	X
٧	من أكثر أسباب تصدع الأسرة وضوحاً حيرة المرأة وقلقها.	√	X
٨	يعتبر العرف أعلي أنواع الضبط الاسرى.	√	X
٩	يبدأ التفكك الأسري إذا توقف التفاعل بين الزوجين .	√	X
١٠	تتألف الأسرة الممتدة من الزوج والزوجة والأطفال .	√	X
١١	كلما زاد استقلال الجماعة قلت فرص الانحراف.	√	X
١٢	حرمان المرأة من الاستقلال الاقتصادي من أشكال العنف النفسي ضد المرأة.	√	X
١٣	كل عرف اجتماعي ، وكل مظهر من مظاهر السلوك العام هو بدرجة ما وسيلة للضبط الاجتماعي .	√	X
١٤	أول مرحلة من دورة حياة الأسرة هي مرحلة الإعداد للزواج.	√	X
١٥	القانون من وسائل الضبط الأسري المباشرة.	√	X
١٦	العادات والتقاليد من وسائل الضبط الأسري.	√	X

١٧	ينطلق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية من خمسة محاور رئيسية.	√	X
١٨	تعد الخيانة الزوجية من المشكلات الاجتماعية للأسرة.	√	X
١٩	ظاهرة العنف ضد المرأة من أهم معوقات مشاركة المرأة في التنمية.	√	X
٢٠	رأى ابن خلدون أن الضبط الاسرى أساس للحياة الاجتماعية	√	X
٢١	أي تعريف مقبول للأسرة يجب أن يأخذ في اعتباره كلاً من الجانبين الاجتماعي و البيولوجي .	√	X
٢٢	ميز " ميردوك Murdock " بين ثلاثة أنماط للأسرة	√	X
٢٣	تعد الأسرة مصدر الأخلاق والدعامة الأولي لضبط السلوك.	√	X
٢٤	تعد الأسرة جماعة أساسية	√	X
٢٥	العنف ضد المرأة ظاهرة محلية	√	X

إجابات الأسئلة

رقم السؤال	الإجابة
١	خطأ
٢	صح
٣	خطأ
٤	صح
٥	خطأ
٦	صح
٧	صح
٨	خطأ
٩	صح
١٠	خطأ
١١	صح
١٢	خطأ
١٣	صح
١٤	خطأ
١٥	صح
١٦	صح
١٧	صح
١٨	خطأ
١٩	صح
٢٠	صح
٢١	صح
٢٢	خطأ
٢٣	صح
٢٤	صح
٢٥	خطأ